في 25 يناير كسر الشعب المصري حاجز الخوف فخرج الى الشارع السياسي مستأنساً به في ممارسة فعل التغيير لكن بعاطفة ثورية مليئة بالتناقضات والانحرافات التي أثمرت نتائج مخيبة للآمال، لكنه في 30 يونيو 2013م صنع أعظم ثورة شعبية في التاريخ بعد أن تخلص من الشوائب والتناقضات التي رافقت مشواره الثوري في 25 يناير 2011م، وبعد أن حول الفعل الثوري من مجرد عاطفة الى فعل سياسي وشعبي واعٍ منظم على مستوى الفكرة والهدف والأدوات الثورية.

محمد علي عناش

بعد سقوطهم في مصر

هل الانقلابات هي خيارات الإخوان؟!

الحقيقة لم يكن ليحدث هذا الحدث المصري الكبير لولا أن المعادلة الثورية تغيرت عما كانت عليه جعلت الشعب المصري بما يشبه اليقضة الجماعية ينزل الى الشوارع بكل ثقله الاجتماعي والسياسي والنخبوي، كي يسقط الرئيس محمد مرسي ويصنع حدثاً كبيراً يتمثل في اسقاط الاخوان في معقلهم مصر، الامر الذي كان له وقع كبير ومؤثر على تيار جماعة الاخوان المسلمين في كل البلدان العربية، لأنه لم يكن حدثاً عادياً بل صدمة وانتكاسة كبيرة لهم ولمشروعهم الأممي.

معلوم أن تنظيم الاخوان المسلمين هو تنظيم أممي يقوم على هدف مركزي وهو إقامة دولة الخلافة الاسلامية على غرار أنموذجها المصغر في افغانستان «دولة طالبان» ولتحقيق هذا الهدف هناك اباحات وتجويزات كثيرة في سلوكهم ومناهجهم، وهي التي نطلق عليها بالانتهازية والنفعية السياسية والاقتصادية.

تعتبر مصر هي المركز الرئيسي لهذا التنظيم الدولي ومستوطنه في مصر شعبياً وسياسياً بانتفاضة شعبية مدوية، مسألة خطيرة بالنسبة لهم وموجعة في نفس الوقت، لأنها اقتربت من الإطاحة بأحلامهم وتأسيساتهم لمدة قرن من الزمان.. كانت الشرارة الأولى انطلقت عقب حادثة اغتيال المناضل اليساري شكري بلعيد والتي آذنت باندلاع ثورة شعبية عارمة ضد حزب جبهة النهضة الاخواني كانت ستطيح به لولا أن حزب النهضة تدارك الامر سريعاً بتصحيح الكثير من أخطائه وتقديم الكثير من التنازلات الى درجة التنازل عن مقاعده في الحكومة بما فيها رئاسة الحكومة.

الشرارة الثانية انطلقت من تركيا أوائل يونيو الماضي بثورة شعبية عارمة ضد نظام اردوغان تصدرتها النقابات والاتحادات والاحزاب اليسارية والليبرالية الرافضة لسياسة اردوغان وتدخلاته السافرة والمقيتة في أحداث المنطقة العربية وبالذات في سوريا واليمن، والرافضة للعثمانية الجديدة التي يؤسس لها اردوغان بطربوش عثماني وعباءة اخوانية، حيث أدركت هذه الاحزاب حجم الانحرافات الخطيرة التي يحدثها اردوغان في تقاليد ومبادئ تركيا الحديثة التي أرسى أسسها أتاتورك قبل أكثر من مائة عام، والمتعلقة بالحرية والديمقراطية وحرية الفرد والهوية العلمانية لنظام الحكم، وعدم التدخل في شؤون الآخرين، مع العلم أن يقظة الاحزاب التركية التي استشعرت خطورة هذه الانحرافات الاردوغانية جاءت بعد أيام قليلة من اجتماع الملتقى العالمي للاخوان المسلمين الذي عقد في تركيا برئاسة اردوغان.

الشرارة الثالثة وهي الأقوى والأكثر زخماً وتعبيراً، كانت ثورة الشعب المصري في 30 يونيو 2013م، ما يميز ثورة يونيو في مصر، عن ما يحدث في تركيا، في أنها لم تكن ثورة أحزاب، وإنما ثورة شعب، خرج عن بكرة أبيه لا ليسقط مرسي فقط، وإنما ليسقط مشروع الاخوان في مصر والى الأبد.

ما الذي حصل؟

كما أسلفنا أن المنطقة العربية تشهد يقظة سياسية وثقافية تجاه الاخوان وأن هناك اصطفافات جديدة وتحولات المزاج السياسي العربي، لم تكن عفوية وإنما إفراز جديد ناتج عن الشعور بالخيبة والشعور بفداحة الثمن لا لشيء وإنما لإنتاج أنظمة أكثر استبداداً وأكثر تخلفاً وتطرفاً.

ظل الاخوان المسلمون طوال ثلاث سنوات من الاحداث يتصدرون المشهد الثوري العربي بكل ما فيه من عبثية وفوضى ومأساوية، وفي كل الحالات كان الهدف المركزي للتنظيم هو الوصول الى السلطة وان اختلفت الادوات والطريقة، غير أن النتائج المؤسفة والتي لم تلبِ تطلعات الشعوب العربية في التغيير، جعلت المواطن العربي يراجع نفسه ويستوعب أكثر حقيقة الاخوان وحقيقة مشروعهم وتحالفاتهم المشبوهة سواء مع أمريكا واسرائيل أو مع القوى والجماعات الارهابية المنضوية تحت تنظيم القاعدة، كارتباطهم بالجماعات الارهابية في سوريا ودعمهم لها تحت غطاء الثورة.

عام واحد كان كافياً كي يسقط مشروع الاخوان في مصر لفشلهم الذريع في إدارة شؤون البلاد، وللممارسة التعسفية والاقصائية بحق الآخرين والسعي الحثيث لأخونة الدولة وإثارة الكثير من النعرات الدينية والطائفية في المجتمع المصري، فجاء الرد الشعبي قوياً وموجعاً ليطيح بأحلامهم ومشروعهم في 30 يونيو.

من هنا فإن ما حدث في مصر قد يجعلنا نشهد موجات عنف كثيرة في أكثر من منطقة تقوم بها جماعات ارهابية متفرعة من الاخوان، كما أنه من المؤكد أن الاخوان سيرتبون لعمليات انقلابية في اليمن وبعض دول الخليج وذلك استباقاً لحدوث أي موجات غضب شعبية مماثلة في ظل تنامي موجة الكرة والرفض للاخوان في المنطقة العربية.

اليمن المرشحة الأولى لحدوث انقلاب عسكري ينفذه الاخوان، فهم لن ينتظروا حتى تظهر حركة تمرد يمنية أو ينتظرون لموعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والذين باتوا يشعرون أنهم سيخسرون فيها لا محالة.

يدرك الاخوان أن مركزهم ووجودهم مهدد بالانهيار والسقوط في أكثر من منطقة وخاصة في تركيا وبعض دول المغرب العربي، بعد سقوطهم المدوي في المعقل الرئيسي لهم مصر.. لذا سيتجهون الى مناطق أخرى كاليمن ودول الخليج للمحافظة على وجودهم وقوتهم، لكن من خلال تبني خيار الانقلابات وممارسة العنف والارهاب.

واليمن كما ذكر هي المرشحة الأولى لتنفيذ هذا الأمر لأسباب كثيرة ومتعددة، ولتوافر عدة عوامل للقيام بذلك، وللأهمية الجغرافية التي تتمتع به اليمن، لتغدوا السعودية هي الهدف الثاني الأسهل والأهم بعد اليمن، لتنامي تيار الاخوان وبشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة في السعودية حتى داخل الأسرة الحاكمة، ولما تمثله السعودية من قوة اقتصادية هائلة ومن مكانة روحية عميقة لدى العرب، الأمر الذي سيمكن جماعة الاخوان بشكل سريع من اعادة ترتيب وضعها ووجودها من جديد في المنطقة العربية ومن موقع قوة، وكنا نسمع بداية أحداث الربيع العربي أن أمير قطر حمد بن جاسم يحضر لانقلاب داخل المملكة وعبر أطراف من الأسرة الحاكمة، والخطة المرسومة مازالت قائمة وحان تنفيذها وبدعم لوجستي أمريكي كبير فأمريكا بات يرعبها التحولات الخطيرة التي تحدث في المنطقة بعد ثورات الربيع العربي.

«الصالح» جسد أول حل سلمي للسلطة وحفظ اليمن

لم يطرح أحد من الحكام لما يسمى بثورات الربيع مشروع رحيل وانتخابات مبكرة غير الزعيم علي عبدالله صالح في اليمن.

وحين هبت الموجة الثانية للثورة المصرية في 30 يونيو 2013م طرح مطلب الانتخابات الرئاسية المبكرة وهذا يفرض علينا الربط أو الاسترجاع لما طرحه «صالح» ليس من باب ثناء أو إشادة به ولكن من إدراك حقيقة أن السلطة تحتاج الى حل لنقلها سلمياً، وإصرار الزعيم على ذلك المشروع يؤكد آنذاك أو الآن وكما حدث في مصر أنه كان لابد من إيجاد حل لنقل السلطة سلمياً، ولم يكن بهدف التشبث بالحكم كما ظل يطرح.

< مطهر الأشموري

بالمناسبة فالشعبية التي خرجت في اصطفاف الزعيم علي عبدالله صالح هي أكثر من شعبية اخوان رابعة العدوية، وكانت بالفعل أكثر من الشعبية في الاصطفاف المعارض «الثورة» والمفترض أن ينشغل الرئيس مرسي بالحل من أجل الواقع وليس من أجل بقائه حتى وإن كان أمضى في الحكم عاماً واحداً فقط.

لا يعنيني أن القذافي كان عميد الحكام العرب حيث حكم لأكثر من أربعة عقود ولكن الذي يعنينا هو إيجاد حل كان يمكن أن يجنب ليبيا ما حل بها من قتال وحروب ودمار، فما الذي أضفاه قتل القذافي أو أسرته لهذا الواقع ولماذا ثورة إيران السلمية ضد أعتى طاغية العصور «الشاه» تركته وأسرته يرحل خارج إيران ولم تقم بتصفيته أو حتى محاكمته؟

الثورة الايرانية جاءت من خلال دعم أمريكا والغرب لزعيمها «الخميني» من باريس ولكن ذلك الدعم الغربي كان بلا شروط كون أمريكا والغرب ترى في إيران عدواً حقيقياً في تلك الفترة وبالتالي فلا الثورة السلمية الايرانية برمجت غربياً كما ثورات أحداث 2011م فتصرفت تجاه الشاه بالتلقائية الانسانية المتسامحة وبالرغم مما سارت فيه من تطرف في اتجاهات وقضايا أخرى!

قتل أو محاكمة الحكام من خلال ثورات 2011م هو في الحقيقة برمجيات الثورات والمحطة غربياً وحيث هذا التعامل بات محكوماً بسيناريو غربي مسبق.

> **مرسي وتشبث الإخوان بكرسي السلطة**

فالمحطة كسيناريو خارجي تحتاج الى ربط بالتفعيل كاستمرارية وتوالد أو بأهداف أخرى تفرض ذلك على الثورات بوعيها أو فوق وعيها فيما المسؤولية تجاه قتل قرابة المائة شهيد في مصر على محمد مرسي وفي عهده هي أكثر وضوحاً منها تجاه سلفه مبارك.

لم أكن مع مرسي ولا الاخوان وظللتُ انتقد أخطاء وخطايا لا يمكن حدوث مثلها خلال عام من حاكم وحزب حاكم خاضه في وضع مصر بعد ثورة وواقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ومع ذلك فالذي يعنيني هو الحل والأفضلية لواقع مصر وليس محاكمة مبارك أو مرسي أو ممارسة أي قدر من الانتقام وتصفية الحسابات.

لقد قلت وأكدت خلال أحداث 2011م بأن أي حاكم يبدي الاستعداد للرحيل على أساس حل سياسي سلمي للواقع كأمن واستقرار فإنه يفترض التعامل بها ومعها كأفضلية للواقع والشعوب، ويمكننا التأمل في واقع كل الأنظمة العربية لاستقراء كم من الحكام يتوقع قبولهم الرحيل على أساس هذا الحل من ناحية، ومن ناحية أخرى لاستقراء فوضى وصراع واقتتال وحروب في حالة الإقصاء الفوضوي.

كيف جاءت الفوضى في الصومال ولماذا استمرار القتل والدماء وانعدام الامن والاستقرار في افغانستان والعراق ومن ثم ليبيا؟

ما عرف بنظام الوصاية الذي طبقته الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة مع رحيل الاستعمار القديم من بعض البلدان يؤكد أننا أمام خيارين لأفضلية في التغيير كنقل سلمي وسلسل للسلطة فإما من خلال الواقع والإرادة الداخلية الوطنية وأي حاكم يقبل بهذا الحل يحتاج الى تعاون واقعي ووطني وإما من خلال المحطة أو أمريكا كاختراق للأطراف الداخلية وترتيبات تنسق مسبقاً لذلك.

إنني مع الخيار الداخلي والإرادة الوطنية والتعامل مع أي حاكم يبدي الاستعداد للرحيل في إطار هذا الحل السياسي والسلمي وأياً كان ومن كان هذا الحاكم.

سيسجل التاريخ عن أطراف الترتيبات مع الخارج لحل كهذا أو لتدخل خارجي على أنها أخطأت في حق وطنها ولا يخفى عنكم متراكم المحطات الأمريكية في المنطقة ولا إبهار مشاهد في أحداث 2011م فالأوطان هي سياق تاريخي ثابت فوق أية قوة أو استقواء في تموضع صراعات أو تفعيل متغيرات ومحطات.

الموجة الثانية للثورة في مصر يبقى الأهم فيما تعنيه حيوية الحل السلمي للواقع ولنقل أو تغيير السلطة وذلك ما كان محور انشغالي واهتمامي منذ أحداث 2011م كموقف من أجل الواقع والوطن فوق اصطفاف الصراع كمواقف «مع أو ضد».

الطبيعي أن يكون الموقف مع الحل السياسي السلمي مع الاصطفاف الذي يدفع باتجاهه أو يوصل اليه، فإذا الزعيم علي عبدالله صالح هو الوحيد الذي تبنى مشروع رحيل بحل سلمي وانتخابات رئاسية مبكرة، فذلك يؤكد ميزات لديه كان على الواعين عمق النفاذ إلى واقعيتها ووعيها فوق التهييج الصراعي وفوق التعبئات وخلفيتها من الرواسب والاستهدافات التي تجسد أمراضاً في الواقع وفي الوعي للصراعيين الذين عادة ما يتصدون للأدوار الأسوأ في المحطات أو في الحياة!

التمايز الثقافي

عبدالرحمن مراد

بطبيعة الأحداث الكبيرة التي تمس بنية المجتمعات ان تعمل على التفكيك وتقوم باعادة البناء وفقاً لظروف ومناخات المرحلة وتأثيرات الآخر وظلاله، لذلك فالقول بالشعارات السياسية قد لايكون تعبيراً صادقاً عن التكوين البنائي الذي يأخذ مسارات عدة لم تكن تخطر ببال السياسي الذي يطلق الشعار على عواهنه ولايدرك تأثيراته وتفاعلاته التي ينتج عنها معادلة جديدة تصوغها المنظومة العقائدية والاجتماعية والثقافية.

فالسياسي الذي ذهب الى مناخات الربيع العربي بشعارات ثورية وشعارات تحررية وشعارات مكافحة الفساد والتداول السلمي للسلطة كان يبطن في كوامن نفسه الوصول الى السلطة تحت مبرر القاعدة البراغماتية الغاية تبرر الوسيلة ولكنه بمجرد ان وصل الى غاياته وأهدافه السياسية انقلب على عقبيه واراد ان يفسح لتجارب الماضي كي تتكرر في واقعه فلم يستمر امده طويلاً حتى وجد نفسه يغرد خارج سرب الربيع العربي ولم يدرك انه بشعاراته وبمظلاته الثورية قد ساهم في تفكيك البنى الثقافية والاجتماعية المساندة للاستبداد وانه اصبح يتعامل مع واقع أكثر تعدداً واكثر تمايزاً ولايمكنه ان يكون فيه حاكماً ابداً.

لقد كنا نسمع بالامس القريب مثلاً ان الحاكم العربي المستبد يهيمن على أدوات السلطة فالقوة بيده والمال بيده والاعلام بيده ومثل تلك التبريرات ظلت ردحاً من الزمن حتى ماج الربيع واستيقظت الشعوب فاذا الجيوش لاتكاد تدفع عن الحكام المستبدين شيئاً وظل تدفق الجماهير الى الشوارع هو الاقوى والاكثر فاعلية وتمايز الناس فاصبحوا جماعات وكيانات واحزاباً واصبح كل اولئك يملكون المال ويملكون الاعلام وما نكاد نرى جماعة دون ان يكون لها وسيلة اعلامية، فالكل اصبح يملك المال والاعلام واصبح التعدد سمة مرحلة ما بعد عام 2011م وحين تتمايز الجماعات والكيانات وتصبح ذات وجود وذات نفوذ وقوة وذات مال واعلام لايمكن التعامل مع مجالاتها الانتقالية والمتغايرة الجديدة بنفس الثقافة القديمة، بل قد يصبح الاعتراف بالتعدد وبحقه في الوجود والتمثيل وفي صناعة التاريخ شرطاً جوهرياً واساسياً في الاستمرار.

القضية لم تعد في الشكل بل تكاد ان تكون قد تجاوزته اذ ان اكثر ما يهدد المجتمعات في الوقت الذي نعيش هو حالات الانقسام وحالات التشظي في ظل ما تشهده المجتمعات من تحيزات فكرية ومن تخندق وادعاءات في امتلاك الحقيقة، ومن مشاعر الانتقاص وفقدان القيمة للآخر، ومن تسفيه المعتقدات والآراء والقارئ الممعن يجد ان ثمة جماعات تتربص بمن يخالفها الدوائر وثمة جماعات ترى ان الاسلام في التفجيرات والعبوات الناسفة، وفي استهداف مصالح الناس العامة فالذي يحدث في مأرب والجوف وحضرموت هو ذاته الذي يحدث في سيناء او في العريش في مصر فالتناغم والتجانس حالة متصمدة لاتكاد تنفصل، كما ان حالة من حالات التفكك تكاد ان تكون قد وصلت الى الجماعات المتجانسة، فالذين يرون جواز فتح عيادات التداوي بالقرآن او عيادات التداوي بالسنة هناك من يرى تحريمها ويرى تحريم حالات التكفف وفرش الشيلان او وضع المحصلات لدعم حلقات تحفيظ القرآن في حين يرى فريق من ذات الجماعة جواز ذلك، ومثل ذلك الجدل نتيجة طبيعية لحالات الفرز والتمايز الثقافي والاجتماعي التي بالضرورة قد تفضي الى التعدد ونحن ندرك ان حزب النور السلفي في مصر كان جزءاً من حركة الاخوان واصبح الآن كياناً مستقلاً ومثل حزب النور حزب الرشاد في اليمن الذي اصبح يعد العدة لتصدر المشهد الثقافي والسياسي وهو بصدد اطلاق قناة فضائية ومثال آخر هو الحراك الجنوبي الذي يعاني الانقسام والتعدد في الكيانات وفي المنطلقات وخلال المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي لم يعد كما كان وبالتالي فالتفاعل معه بالادوات والوسائل والآليات القديمة اصبح ضرباً من المستحيل..ما حدث في مصر في 30 يونيو كان نتيجة طبيعية لمثل ذلك الاعتمال والتمايز، وهي حالة تراتيبية كان يفترض ان لاتتجاوز نسقها، ونحن في اليمن تجاوزناها ومثل هذا التجاوز من محامد السياسة في اليمن ولم يكن ذلك برؤية علمية او موضوعية بل كان نتاج خبرة وطول مراس.. بيد ان مشكلتنا في اليمن ان الخواتيم تسوء في حين ان غيرنا تحسن خواتيمهم ولنا في ذلك تاريخ طويل لانحبذ سرده هنا.

ما نحمده في اليمن ان روح التعايش والاعتراف بالآخر ومبدأ المشاركة في صنع المستقبل كان حاضراً ولم يغفل مؤتمر الحوار أي كيان او فصيل سياسي او اجتماعي ونأمل ان تكون مخرجات الحوار الوطني بذات القيم والمبادئ التي كان عليها مؤتمر الحوار فقد اصبحنا نتعامل مع واقع متعدد ومتناقض ومتمايز ثقافياً يتوجب ان نكفل له استقراره في عملية التشريع الانتقالي.

الإقصاء.. ودروس ثورة مصر

< خالد صالح مخارش

إن الصراع السياسي الذي شهدته اليمن خلال العامين السابقين بين أطراف العمل السياسي وما نتج عنه من عملية تبديل للأدوار والمكانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد خلف وراءه مشكلات اقتصادية واجتماعية مثلت أعباءً اضافية في حياة المواطن اليمني البسيط، والأخطر من ذلك أن هذا الصراع قد أدى الى تدمير العلاقات بين مختلف القوى السياسية والشرائح الاجتماعية وظهور نزعات الانتقام وتأجيج مشاعر الكراهية المتبادلة والتي وصلت في بعض الأحيان الى رغبة البعض في محو وإزالة خصومهم السياسيين في الطرف الآخر.

كل ذلك مثل مقدمة أسفرت نتائجها عن بروز مظاهر الانقسام والتدمير والمواجهة بدلاً من التوافق والتقارب والمشاركة الفاعلة والمسؤولة في تحقيق الاستقرار.

إن الفرقاء السياسيين يعلمون قبل غيرهم بأن اليمن يمر بمرحلة تاريخية حاسمة يقف معها الوطن على مفترق طرق وهذا يستدعي المصارحة الجادة والحوار الموضوعي وتصحيح المفاهيم الخاطئة للخروج من الولاءات الضيقة التي تعد محور الأزمة الراهنة والتي صارت تلقي بظلالها القاتمة على كافة أشكال ومظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فمقتضيات المرحلة الراهنة تتطلب من الجميع الاحتكام الى قيم ومعايير وطنية مشتركة قادرة على تنظيم دورة الحياة والخروج بالوطن من أتون النفق المظلم الذي آل اليه بسبب حرص بعض فرقاء العمل السياسي على تغليب المصالح الفئوية والخاصة والحزبية على حساب المصالح الوطنية العليا.يتجلى ذلك في محاولة بعض هذه الأطراف السياسية تكريس مفاهيم الإقصاء والإلغاء للآخر الجاد للاستبداد بالرأي والاستحواذ على القرار في خطوة هي الأسوأ من حيث نتائجها وما يترتب عليها من احتقان لمشاعر العزلة والاضطهاد والغبن لدى المكونات السياسية والاجتماعية الاخرى.

وهذا ما دفع بالشعب المصري الى الخروج بالملايين الى الساحات والميادين في كافة المحافظات المصرية منادياً بإسقاط حكومة الاخوان التي انشغلت عن الهم الوطني وتخاذلت عن السعي للحد من معاناة الجماهير المصرية التي تأن تحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة وانتشار البطالة لتنصرف الى اهتمامات هامشية ومضت في افتعال الأزمات الاضافية من خلال إثارة النعرات الطائفية والدينية بين أبناء الشعب الواحد بالإضافة الى أنها جعلت من أهمم أولوياتها هو الاستحواذ على السلطة في محاولة خرقاء لأخونة الدولة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فها نحن نراهم اليوم يشحذون الهمم لجر المجتمع المصري الى هاوية الفتنة والعنف والاقتتال.. هذه الهمم التي غابت بالأمس القريب عن ميادين وصروح البناء والتنمية باتت اليوم تمارس حضورها بطغيان غير معهود في مواطن الهدم والانقسام وهم بذلك يؤكدون للعالم أجمع بأن هذه الجماعة منغلقة على نفسها عاجزة عن التعايش مع الآخرين، بل إنها تفتقر الى أبسط مقومات الولاء الوطني، ولذلك بات الجميع يخشون تكرار هذا السيناريو في اليمن بسبب تماثل الفكر السياسي والعقائدي لدى هذه الجماعات الاخوانية عموماً ويمثلها في اليمن حزب الاصلاح، حيث أن الملاحظ أن هوس الولاء للجماعة هو السائد لدى مكونات هذه الجماعات وأفرادها في غياب واضح للشعور بالهوية الوطنية والانتماء والولاء للأمة.

لكن يجب أن يعلم هؤلاء ومنهم كل المكونات السياسية في الوطن بأنه يجب على الجميع أن يكونوا بحجم متطلبات المرحلة لنبدأ صفحات جديدة من التعايش والتفاهم والتضافر للجهود في مواجهة تحديات المستقبل وبناء الغد المنشود.

فتصعيد الخلافات وتأجيج الصراعات لن يؤدي الا الى تبديد إمكانات وموارد يفترض أن تسخر للبناء بدلاً من الهدم وللتعاون بدلاً من التآمر.

إن الشواهد التاريخية تؤكد أن الوطن بنية مترابطة ومحاولة إضعاف جزء منه أو بعض أجزائه سيؤدي الى اضعاف البنيان كاملاً من أساسه وفي النهاية سيجرف الطوفان الجميع دون استثناء.

لذا علينا أن ندرك أن الحفاظ على وحدة هذا الوطن واستقراره هي مسؤولية الجميع وهذا يستدعي أن تتجاوز تلك الولاءات الضيقة ليصبح الوطن هو حزبنا الأهم اليمن كل اليمن هي ولاؤنا الأعظم.